هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 7 من جدول الأعمال CX/CAC 22/45/15

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والأربعون

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الخاصة بالدستور الغذائي:

التقرير النهائي للفترة 2020–2021 والتقرير المرحلي للفترة 2022–2023 والميزانية المقترحة للفترة 2024–2025

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

مقدمة

1- عملًا بأحكام المادة الثالثة عشرة-1 من اللائحة الداخلية لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة)، تعد الأمانة تقديرًا للمصروفات يستند إلى برنامج العمل المقترح للهيئة وأجهزتها الفرعية مشفوعًا بمعلومات عن مصروفات الفترة المالية السابقة.

2- وتحتوي هذه الوثيقة على تقرير نهائي عن مصروفات الفترة المالية 2020-2021، وعلى تقرير عن مصروفات السنة التقويمية 2022 (حتى سبتمبر/أيلول 2022)، وعلى تقدير للمصروفات لعام 2023 استنادًا إلى خطة العمل المقدمة في عام 2021، وكذلك الميزانية المقترحة لفترة السنتين 2024-2025.

3- ويركّز هذا التقرير على الميزانية العادية لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) (المكلّفة بتنفيذ برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية). ولكن منظومة الدستور الغذائي تعتمد أيضًا على ما يلي:

(1) المشورة العملية التي تسديها أجهزة الخبراء لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛

(2) ومشاريع بناء القدرات المشتركة بين المنظمتين والفعاليات المتصلة بالدستور الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي؛

(3) ومشروع وحساب الأمانة المشتركان بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي؛

(4) والأعضاء الذين ينتدبون موظفين إلى أمانة الدستور الغذائي؛

(5) والأعضاء الذين يعملون كجهات مضيفة للجان وفرق المهام ومجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي (توفير خدمات الترجمة الفورية والتحريرية ورؤساء وأمانة محلية وأماكن اجتماعات في حال عقد اجتماعات فعلية بحضور الأعضاء)؛

(6) والأعضاء الذين يشغِّلون هياكلهم الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي (جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي ولجانه الوطنية) ويتحملون التكاليف المترتبة عن مشاركة مندوبيهم، وعند المقتضى، تكاليف الموظفين المنتخبين (رئيس ونواب رئيس الهيئة واللجنة التنفيذية، وأعضاء اللجنة التنفيذية والمنسّقون الإقليميون المعيّنون) في اجتماعات الدستور الغذائي؛

(7) ومساهمات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عمل الدستور الغذائي وفي إدارة العمل، بما يشمل التوجيهات الفنية والخدمات القانونية وخدمات الاتصالات.

التقرير النهائي عن المصروفات للفترة 2020–2021

4- أحدثت جائحة كوفيد-19 تغييرات جذرية في كيفية تنفيذ عمل الدستور الغذائي، أثرت على معظم فترة السنتين 2020–2021. وأدت تدابير الصحة العامة المكثفة المطبقة إلى عدم عقد أي اجتماعات فعلية للدستور الغذائي بحضور الأعضاء في فترة السنتين باستثناء الدورة الثامنة والسبعين للجنة التنفيذية (فبراير/شباط 2020). فقد تم تأجيل جميع اجتماعات الدستور الغذائي إلى أن حين وضع آليات جديدة لعقد الاجتماعات، بدأت مع الدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية في يوليو/تموز 2020، التي كانت أول اجتماع للدستور الغذائي يُعقد بصورة افتراضية على الإطلاق. وعُقدت الدورة الثالثة والأربعون للهيئة بصورة افتراضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ما مهد الطريق أمام الاضطلاع بجميع أعمال الدستور الغذائي بطريقة افتراضية في عام 2021. ولئن أدى ذلك إلى تحقيق وفورات في مجالات معينة، خاصة السفر، فإنه تمخض أيضًا عن زيادات في المصروفات في مجالات أخرى من قبيل خدمات الترجمة التحريرية والفورية والاتصال. واعتمدت الأمانة نهجًا مرنًا أثناء تنفيذ خطة عمل الدستور الغذائي خلال فترة السنتين هذه بالذات. فعلى سبيل المثال، مكّنت الوفورات المحققة جراء جائحة كوفيد-19 أمانة الدستور الغذائي من تسبيق بعض أعمالها تحت إطار الغايتين 3 و5 من الخطة الاستراتيجية، والتي ركزت بشكل خاص على الدستور الغذائي الرقمي، والاعتراف بنصوص الدستور الغذائي واستخدامها، بدلًا من الاضطرار إلى البحث عن موارد إضافية لبدء هذا العمل.

5- وفي ما يتعلق بالتأثير على عمل الدستور الغذائي وميزانيته، لم تمنع جائحة كوفيد-19 الدستور الغذائي من تنفيذ خطة عمله بالكامل. وعلى الرغم من أن عدد الاجتماعات المنظمة كان أقل من المخطط له، فقد تم استخدام الأدوات الافتراضية ومجموعات العمل الإلكترونية على نطاق واسع للحفاظ على المشاركة والتقدم في العمل. وتعني مرونة الميزانية أنه يمكن تخصيص الوفورات المحققة في مجال معين لمجالات أخرى، مثل عمل مجموعات العمل الإلكترونية ودعم الاجتماعات الافتراضية، وبالتالي تحويل التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 إلى منافع للدستور الغذائي، لا سيما من حيث المشاركة والشمول.

6- وكما هو مبيّن في الجدول 1، اختتمت فترة السنتين بنسبة تنفيذ بلغت 98 في المائة. وكانت المصروفات متماشية مع الميزانية من حيث تكاليف الموظفين، ولكن مصروفات الدستور الغذائي المتعلقة بتكاليف السفر والتشغيل كانت أقل، قابلتها تكاليف إضافية في الخدمات الاستشارية والعقود مع موفري الخدمات الخارجيين (بما في ذلك خدمات الترجمة التحريرية والفورية). وترد أدناه معلومات إضافية:

- *الموظفون* (بما يشمل رواتب موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة): تم التعاقد مع موظف فني (ف–4) بعقد قصير الأجل لدعم تزايد الحاجة إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات جراء تفشي جائحة كوفيد–19 ودعم تحديد نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالدستور الغذائي (انظر أدناه تحت بند الموارد البشرية والعقود الأخرى).

- *الموارد البشرية والعقود الأخرى:* بدأت الأمانة، بالتعاون مع شعبة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة وبالاستفادة من الوفورات التي تحقّقت جراء تفشي جائحة كوفيد–19، مشروع الدستور الغذائي الرقمي الوارد في الوثيقة CX/CAC 20/43/13 (الفقرتان 33 و34). ويتناول هذا المشروع القضايا المتعلقة بالبنية التحتية الطويلة الأجل لتكنولوجيا المعلومات التي تطرح مخاطر جسيمة تتعلق بفقدان البيانات، بما يشمل تحديد خوادمها ونقل مستودعات البيانات إلى الخدمات السحابية. ولإنجاز هذا العمل، وُقّع عقد مع مقدم خدمات خارجي. ويساعد الخبراء الاستشاريون في تنفيذ هذه المبادرة، بما في ذلك تطوير المواقع الإلكترونية والاتصالات والتصميم والتدريب. وستكون هناك تكاليف مستمرة ذات صلة بالاستضافة والترخيص وبدء التنفيذ والتدريب على نظمنا وأدواتنا الرقمية. وهذا يتماشى مع الغاية 5 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 التي تشمل تعزيز النظم المتعلقة بإدارة العمل. وبفضل الوفورات المحققة، تمكّنت الأمانة من اتخاذ الخطوات الأولى لدعم تنفيذ الغاية 3 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2020–2025 لزيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها. وبدأ إجراء دراسة أولية ستشكّل الأساس الذي سيُستند إليه لإنجاز المزيد من العمل في الفترة 2022–2023.

- *الخدمات المشتركة الداخلية:* عُقدت دورات عديدة للأجهزة الفرعية التابعة للهيئة في عام 2021، ما تطلب تنظيم مجموعة من الاجتماعات التحضيرية والندوات الإلكترونية بخدمات الترجمة الفورية بلغات مختلفة وزيادة منتجات الاتصالات، بما يشمل ترجمتها لتيسير تنفيذها بنجاح. وتم القيام بذلك من خلال إبرام عقود مع مقدمي خدمات خارجيين.

- *مصروفات التشغيل الأخرى:* كانت هذه المصروفات أعلى بسبب الخدمات الاستشارية الإضافية والعقود مع مزودي الخدمات الخارجية (بما في ذلك خدمات الترجمة التحريرية والفورية).

- *السفر:* تحققت وفورات كبيرة تحت إطار هذا البند جراء تفشي جائحة كوفيد–19.

الجدول 1: ميزانية البرنامج العادي والمصروفات ذات الصلة في الفترة 2020–2021 بحسب نوع التكاليف (بآلاف الدولارات الأمريكية)

نوع التكاليف	ميزانية الفترة 2020–2021	المصروفات الفعلية في عام 2020	المصروفات الفعلية في عام 2021	مجموع المصروفات في الفترة 2020–2021
الموظفون	4 508	2 136	2 412	4 548
الموارد البشرية والعقود الأخرى[1]	1 141	554	1 449	2 003
الخدمات الداخلية المشتركة[2]	1 733	603	852	1 455
السفر	630	116	21	137
مصروفات التشغيل الأخرى[3]	790	73	448	521
المجموع	**8 802**	**3 483**	**5 181**	**8 664**
		40%	*58%*	*98%*

التقرير عن المصروفات في عام 2022

7- حتى ســـبتمبر/أيلول 2022، تم إنفاق 44 في المائة من ميزانية الفترة 2022–2023. ويعرض الجدول 2 توزيعًا تفصيليًا للميزانية المعدلة لفترة السنتين 2022–2023، ومصروفات البرنامج العادي للأمانة في عام 2022، موزعة بحسب نوع التكلفة. وإن التنفيذ الكامل متوقع بحلول نهاية فترة السنتين.

الجدول 2: ميزانية البرنامج العادي 2022–2023 ومصـروفات عام 2022 بحسـب نوع التكلفة (بآلاف الدولارات الأمريكية).

نوع التكاليف	ميزانية الفترة 2022–2023	مصروفات عام 2022 *
الموظفون	4 595	2 504
الموارد البشرية والعقود الأخرى	1 100	938
الخدمات الداخلية المشتركة	1 700	352
السفر	630	36
مصروفات التشغيل الأخرى	850	40
المجموع	**8 875**	**3 870**
		44%

** الأرقام حتى سبتمبر/أيلول 2022*

[1] تشمل الخبراء الاستشاريين والمتدربين والعقود مع مزودي الخدمات الخارجيين وساعات العمل الإضافية لموظفي فئة الخدمات العامة.

[2] تشمل خدمات الترجمة التحريرية والفورية والطباعة التي يوفرها المقر الرئيسي للمنظمة.

[3] تشمل معدات معالجة البيانات والأثاث والقرطاسية وتكاليف استئجار الأماكن الخارجية، والمصروفات العامة، والتكاليف الطارئة والتشغيلية.

8- وهكذا، فإن مصروفات عام 2022 تتم وفقًا لخطة عمل الدستور الغذائي:

- تتماشى تكاليف الموظفين مع الميزانية ولا يتوقع حدوث أي تغيير في إطار هذا البند.
- وتشمل الموارد البشرية والعقود الأخرى تكاليف خدمات الترجمة التحريرية والفورية التي لم تتمكّن المنظمة من تغطيتها داخليًا (في إطار الخدمات المشتركة الداخلية). ويشمل هذا البند أيضًا المصروفات المتعلقة بمشروع تحديد تكنولوجيا المعلومات في الدستور الغذائي الذي بدأ في عام 2021 بالتعاون مع شعبة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة. ويتناول هذا المشروع القضايا المتعلقة بالبنية التحتية الطويلة الأجل لتكنولوجيا المعلومات التي تطرح مخاطر جسيمة تتعلق بفقدان البيانات، بما يشمل تحديد خوادمها ونقل مستودعات البيانات إلى الخدمات السحابية. ويساعد الخبراء الاستشاريون في هذه المبادرة، بما في ذلك تطوير المواقع الإلكترونية والاتصالات والتصميم والتدريب. ومن المقرر أن ينتهي المشروع في أوائل عام 2023، ولكن هناك تكاليف مستمرة ستظل مرتبطة بالترخيص والاستضافة والصيانة. وهذا يتماشى مع الغاية 5 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 التي تشمل تعزيز النظم المتعلقة بإدارة العمل.
- ويشمل بند الميزانية هذا أيضًا العمل المتعلق بتنفيذ الغاية 3 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 لزيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها، ولا سيما العمل الذي تم القيام به لوضع آلية لرصد استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها.
- وإن الخدمات المشتركة الداخلية أقل ممّا هو مدرج في الميزانية. ونظرًا إلى الطلب الكبير على خدمات الترجمة التحريرية والفورية في المنظمة، تمت الاستعانة بمصادر خارجية في بعض هذه الخدمات، وبالتالي أُدرجت التكاليف تحت إطار الموارد البشرية والعقود بدلًا من الخدمات المشتركة الداخلية.
- وإن مصروفات السفر ومصروفات التشغيل الأخرى أقل ممّا كان متوقعًا حيث أن معظم اجتماعات هيئة الدستور الغذائي انعقدت بصورة افتراضية خلال عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مصروفات السفر دعم أعضاء اللجنة التنفيذية من البلدان النامية للمشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية. وسيؤدي استئناف سفر أعضاء أمانة الدستور الغذائي إما لمرافقة الرئيس فعليًا لحضور اجتماعات الدستور الغذائي الافتراضية (لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا، واللجنة المعنية بالتوابل وأعشاب الطهي، ولجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، أو للمشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي الفعلية التي تعقد بحضور الأعضاء (لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية)، أو للمشاركة في الاجتماعات الخارجية لتمثيل الدستور الغذائي في الثلث الأخير من عام 2022، وهو اتجاه سيستمر في عام 2023، إلى زيادة تكاليف السفر ومصروفات التشغيل.

المصروفات المقدرة في عام 2023

9- يتم التخطيط للمصروفات المقدرة في عام 2023 وفقًا لخطة عمل الدستور الغذائي. وفي ما يلي وصف لبنود الميزانية الرئيسية:

- الموظفون (بما في ذلك رواتب الموظفين الفنيين وموظفي الخدمة العامة): يشمل هذا البند موظفي أمانة الدستور الغذائي. ولا يتوقع حدوث أي تغيير محدد في عام 2023.
- الموارد البشرية والعقود الأخرى: يشمل هذا البند العمل لدعم الاتصالات والتوعية، والمطبوعات، وتحديث التصميم والأرشفة الرقمية للدستور الغذائي، فضلًا عن التكاليف المتكررة المتعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام 2023، سيشمل ذلك أيضًا التكاليف المتعلقة بالاحتفال بالذكرى الستين لهيئة الدستور الغذائي.
- الخدمات المشتركة الداخلية: يشمل هذا البند بشكل أساسي تكاليف الترجمة التحريرية والفورية التي تغطيها المنظمة داخليًا. وسيتم الاستعانة بمصادر خارجية في بعض هذه الخدمات، وبالتالي تسجيل المصروفات تحت الموارد البشرية والعقود بدلًا من الخدمات المشتركة الداخلية.
- اعتبارًا من عام 2022، ونظرًا إلى التكاليف المتزايدة المرتبطة بالانتقال إلى الاجتماعات المختلطة للهيئة واللجنة التنفيذية، والتعاون مع البلدان المضيفة واستئناف المزيد من اجتماعات لجان الدستور الغذائي الفعلية التي تعقد بحضور الأعضاء في عام 2023، من المتوقع تزايد مصروفات السفر ومصروفات التشغيل الأخرى. ولذلك، من المتوقع أن تكون هناك موارد محدودة للغاية في الميزانية المخصصة للاحتفال بالذكرى الستين لهيئة الدستور الغذائي. وترحب أمانة الدستور الغذائي بالتعاون من الأعضاء في هذا الصدد.

الميزانية المقترحة للفترة 2024–2025

10- عملًا بأحكام المادة الثالثة عشرة–2 من اللائحة الداخلية للهيئة، يتضمن تقدير المصروفات اعتمادات لمصروفات تشغيل الهيئة، والأجهزة الفرعية للهيئة المنشأة بموجب المادة الحادية عشرة–1(أ) والمادة الحادية عشرة–1(ب)(2)، وللمصروفات المتعلقة بالموظفين المخصصين للبرنامج، وللمصروفات الأخرى المتكبدة في إطار خدمة ذلك البرنامج.

11- ونتيجة لجائحة كوفيد–19، تغيرت الطريقة التي يعمل بها الدستور الغذائي. وبينما يُتوقع استئناف الاجتماعات الفعلية التي تعقد بحضور الأعضاء في 2024–2025، ستكون هناك أيضًا حاجة إلى توفير خيارات افتراضية لمشاركة الأعضاء الذين يواجهون تحديات في ما يتعلق بحضور لجان الدستور شخصيًا. ووقت إعداد هذه الوثيقة، تدرس هيئة الدستور الغذائي طرائق عملها في المستقبل استنادًا إلى الخبرة المكتسبة خلال جائحة كوفيد–19. ومن المتوقع أن يكون هناك تركيز أكبر على الاجتماعات المختلطة، والتغييرات الأخرى في أساليب العمل التي قد تتطلب إعادة توزيع في تخصيص الموارد. وتبعًا لذلك، يتم التخطيط لموارد الموظفين، ولكن إذا احتاجت الأمانة إلى دعم عدد كبير من الاجتماعات الافتراضية، فإنه يلزم اتباع نهج مرن لتنفيذ خطة عمل الدستور الغذائي، مع دعم مجموعات مهارات الحكومات المضيفة لدعم مختلف أشكال الاجتماعات.

12- وستكون المصروفات في فترة السنتين 2024–2025 متماشية مع الأهداف المحددة للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025، والتي يتم الإبلاغ عن أنشطتها المضطلع بها بشكل منتظم في وثيقة تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وتظل الميزانية مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تخصيص الوفورات المحققة في مجال واحد لجوانب أخرى من جوانب عمل الدستور الغذائي، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025.

13- وترد في الجدول 3 الميزانية المقترحة لفترة السنتين 2024–2025، على أساس النمو الصفري مقارنة بفترة السنتين 2022–2023. وتخضع مساهمات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لموافقة الأجهزة الرئاسية لكل منهما في عام 2023. وتستند الميزانية إلى الافتراضات التالية لحسابات التكاليف الرئيسية:

- ستستمر أوجه عدم اليقين المتعلقة بشكل اجتماعات الدستور الغذائي في المستقبل في سياق التغيير العالمي/أوجه عدم اليقين والتكاليف وستشكّل تحديات مستمرة في تنقيح خطة العمل للفترة 2024–2025.
- وستُعقد الدورات السنوية لهيئة الدستور الغذائي بشكل فعلي بحضور الأعضاء مع إمكانية المشاركة عن بُعد؛
- ومن المزمع عقد دورتين سنويتين للجنة التنفيذية، بالتناوب بين الجلسات الافتراضية والجلسات الفعلية بحضور الأعضاء؛
- ومن المتوقع أن تجتمع الأجهزة الفرعية الأخرى، بما في ذلك لجان التنسيق، مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنتين، وإن كان شكل هذه الاجتماعات وتوقيتها رهينين بالظروف السائدة، ما يؤدي إلى عقد حوالي 20 اجتماعًا لأجهزة الدستور الغذائي الفرعية؛
- وحتى إذا كانت اجتماعات دورات الدستور الغذائي الفعلية بحضور الأعضاء تخلّلها اجتماعات افتراضية، فمن المتوقع أن يواصل أعضاء أمانة الدستور الغذائي السفر لمرافقة الرئيس والأمانة المضيفة؛
- وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من المرونة فيما بين بنود الميزانية المشار إليها في الجدول 3 لضمان استمرارية العمل.
- وستجري صيانة الأدوات الإلكترونية القائمة بشكل تام لتيسير عمل الدستور الغذائي، مع استمرار تنمية القدرات لدعم مشاركة الأعضاء والمراقبين؛

الجدول 3: الميزانية المقترحة للفترة 2024–2025 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الوكالة المساهمة	مساهمات الفترة 2024–2025
مساهمة منظمة الأغذية والزراعة	7 150
مساهمة منظمة الصحة العالمية	1 725
مجموع المساهمات	8 875
نوع التكاليف	**ميزانية الفترة 2024–2025**
الموظفون	4 595
الموارد البشرية الأخرى والعقود	1 100
الخدمات الداخلية المشتركة	1 700
السفر	630
مصروفات التشغيل الأخرى	850
مجموع الميزانية	**8 875**

14- وربما يتعين تغطية أي أنشطة جديدة باهظة التكلفة تنشأ عن الاحتياجات المستجدة لتحسين تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025 من ميزانية فترة السنتين 2026–2027.

15- وقد عمل الدستور الغذائي في بيئة ميزانيات ذات نمو صفري لعدة فترات مالية. وبالنظر إلى أن التكاليف الإجمالية تتزايد بالنسبة إلى الرواتب والعقود والخدمات وما إلى ذلك، وتأثير ذلك على تكاليف تنظيم اللجان، ولا سيما الدورات المختلطة للهيئة وربما دعم الدورات المختلطة للجان، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد تشغيل الدستور الغذائي، بما يتماشى مع توقعات الأعضاء، بالموارد المتاحة. ولذلك، قد يرغب الأعضاء في النظر في مطالبة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، المنظمتين الراعيتين للدستور الغذائي، بزيادة ميزانية الدستور الغذائي.

16- وبفضل الوفورات التي تحققت في فترة السنتين 2020–2021 بسبب جائحة كوفيد-19، قام الدستور بتسبيق العمل في بعض المشاريع تحت إطار الغايتين 3 و5 دون موارد إضافية. ونظرًا إلى عدم توقع أي زيادات في الميزانية في فترة السنتين 2024–2025، سيتطلب العمل بشأن غايات معينة موارد إضافية. ويسعى الدستور الغذائي إلى تأمين مساهمات من خارج الميزانية لدعم هذا العمل، فعلى سبيل المثال، يتم تنفيذ العمل في إطار الغاية 3، المتعلقة بالإقرار بنصوص الدستور الغذائي واستخدامها، بدعم من مشروع تموّله جمهورية كوريا.